

القاهرة فى : ٢٠٢٢/٩/٤

السيدة الأستاذة / مساعد رئيس البورصة  
والمشرف على قطاع الافصاح  
البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ::

تنفيذاً لقواعد قيد الأوراق المالية الصادرة بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية وتعديلاتها  
والإجراءات التنفيذية لها والصادرة بقرار مجلس إدارة البورصة وتعديلاتها .  
نتشرف بان نرفق لكم رد الشركة على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات للقوائم المالية لشركة  
مصر للفنادق عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

العضو المنتدب  
والرئيس التنفيذى

( عمرو عطية احمد )





القاهرة فى : ٢٠٢٢/٩/٤

السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

تحية طيبة وبعد ::

تنفيذاً لقواعد قيد الأوراق المالية الصادرة بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية وتعديلاتها  
والإجراءات التنفيذية لها والصادرة بقرار مجلس إدارة البورصة وتعديلاتها .  
نتشرف بان نرفق لكم رد الشركة على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات للقوائم المالية لشركة  
مصر للفنادق عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

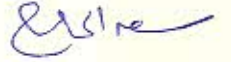
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

العضو المنتدب

والرئيس التنفيذى

( عمرو عطية احمد )





رد الشركة

على تقرير مراقب الحسابات

على القوائم المالية لشركة مصر للفنادق

عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٦/٣٠

الرد	الملاحظة
	أساس إبداء الرأي المتحفظ
- قامت الشركة بالإنتهاء من إعداد الرد على تقرير الجرد ونظراً لضيق الوقت تم تأجيل مناقشته حتى يمكن موافقتنا بتقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية الختامية في المواعيد المطلوبة وجارى إرسال الرد إلى إدارة المراقبة.	- وريت القوائم المالية للشركة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ في ٢٠٢٢/٨/٤ وذلك بعد اعتمادها من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (٦) المنعقدة في ٢٠٢٢ /٧/٣١ . لم تواف بالرد على تقرير مراقب الحسابات عن نتائج الإشراف على اعمال لجان جرد الشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ و المبلغ برقم ٣٧٧ بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٤ و حتى تاريخه.
- تقوم الشركة بمتابعة إجراءات نقل التبعية عن كتب وأخر المستجدات أنه تم التنسيق مع وحدة سيناء بالهيئة العامة للإستثمار والتي طلبت الحصول على شهادة رسمية أو إفادة تفيد عدم خضوع الوحدات المملوكة للشركة بمدينة نويبع لتطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم (١٢٨) لسنة ٢٠٢٢ وذلك لإعادة العرض على جهاز تنمية شبه جزيرة سيناء لاستصدار قرار بشأن المتف المقدم في ضوء المتغيرات الجديدة خاصة وأن الشركة تمتلك المباني فقط دون الأرض حيث أنها ملك للوحدة المحلية بمدينة نويبع ، وجارى إحضار خطاب بذلك من وحدة سيناء.	- مازالت الشركة لم تنته من إجراءات نقل التبعية للعمل تحت مظلة أحكام قانون شركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية و تعديلاتهما إعمالاً لقرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة في ٢٠٢١/٦/٣٠ بالموافقة على ' تحويل الشركة من العمل تحت مظلة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ للعمل تحت مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته إعمالاً لأحكام المادة (٣٩) مكرر من القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ إلا أنه حتى تاريخه لم يتم الإنتهاء من نقل التبعية إعمالاً للمادة (٨٣ مكرر) والمادة (٧) من الفصل السادس من اللائحة التنفيذية للقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ . تجدد الإشارة إلى أنه تضمنت الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ أن مدينة ذهب تخضع لتطبيق الإستثناء الوارد بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٢٨) لسنة ٢٠٢٢ ، علي حين أن الشركة تمتلك عدد ٨ وحدات سكنية (بدون الأرض) بمدينة نويبع ولا تخضع لتطبيق القرار المشار إليه. يتعين العمل على سرعة إنهاء إجراءات نقل تبعية الشركة إعمالاً لأحكام قانون شركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و لائحته التنفيذية و مراعاة كافة القوانين و القرارات ذات الصلة .



الرد	الملاحظة
<p>- تم إعفاء السادة العاملين بالشركة من تطبيق المساهمة التكاليفية بخصم نسبة ١% من العاملين طبقاً للقانون رقم (١٧٠) لسنة ٢٠٢٠ بموجب الخطاب الصادر من معالي وزير قطاع الأعمال العام المؤرخ في ٢٥/٨/٢٠٢٠ والصادر لمعالي وزير المالية بالإستناد إلى ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم (١٧٠) لسنة ٢٠٢٠ بأنه يجوز بقرار من رئيس الوزراء بناءً على عرض وزير المالية والوزير المعنى إعفاء العاملين بالقطاعات المتضررة إقتصادياً من تلك المساهمة كلياً أو جزئياً ، وبناءً على ما لحق بالقطاع السياحي والعاملين به من ضرر نتيجة الإعفاء الكلي للفنادق بسبب فيروس كوفيد - ١٩ وما نتج عنه من أثر سلبي على دخول العاملين بالقطاع.</p>	<p>- لم تقم الشركة بخصم نسبة ١% من العاملين إعمالاً للمادة الأولى من القانون (١٧٠) لسنة ٢٠٢٠ بشأن المساهمة التكاليفية لمواجهة بعض التداعيات الاقتصادية الناتجة عن إنتشار الأوبئة أو حدوث كوارث طبيعية حيث قامت الشركة بإعفاء العاملين بها من خصم النسبة المقرره بناءً على الخطاب الصادر من وزير قطاع الأعمال إلى وزير المالية في ٢٥/٨/٢٠٢٠ و ذلك طبقاً لما جاء برد الشركة علي تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود في ٣١/١٢/٢٠٢١ .</p> <p>يتعين الإلتزام بتنفيذ أحكام القانون سابق الإشاره إليه مع موافاتنا بما يفيد صدور قرار من مجلس الوزراء بإعفاء العاملين بقطاع السياحة.</p>
<p>- سيتم موافاة مراقبي الحسابات السياحة والفنادق - الجهاز المركزي للمحاسبات بأى مصادقات ترد إلى الشركة على أرصدة الحسابات المدينة والدائنة في حينه ، وفي حالة عدم الرد من أى جهة على المصادقات يعتبر ذلك مصادقة على صحة الرصيد.</p> <p>- المصادقة الواردة من الشركة القابضة يخص الحساب الجارى وأن الرصيد المشار إليه بالملاحظة تم إفادتنا بأنه مثبت لدى الشركة القابضة كأرصدة دائنة بالشركة القابضة.</p>	<p>- قامت الشركة بإرسال المصادقات علي أرصدها المدينة والدائنة في ٣٠/٦/٢٠٢٢ ولم يرد الرد علي بعض تلك المصادقات ، كما وردت مصادقة الشركة القابضة علي رصيد الحسابات المدينة دون ما يخصها بالحسابات الدائنة والبالغ رصيدها نحو ١١١ مليون جنية في ذات التاريخ.</p>
<p>- تبلغ قيمة الفروق الجردية الواردة بنتيجة المطابقة حوالي نحو ٣٦ ألف جنية فقط وهي ذات أهمية نسبية ضئيلة بالمقارنة بصافي رصيد حـ/ الأصول الثابتة في ٣٠/٦/٢٠٢٢ والبالغ نحو ١١٠٠ مليون جنية ، وسيتم تأثير حسابات الأصول الثابتة بالفروق الجردية بالعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ .</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ظهر رصيد ح/الأصول الثابتة بالصافي بقائمة المركز المالي في ٣٠/٦/٢٠٢٢ بنحو ١١٠٠ مليون جنية بعد خصم مجمع الإهلاك بنحو ٣١٣ مليون جنية و قد تبين بشأنه ما يلي :-</li> <li>- قامت إدارة الشركة بإجراء الجرد السنوي للأصول الثابتة في ٣٠/٦/٢٠٢٢ بمعرفتها وتحت مسئوليتها وقد أشرفنا اختبارياً على جانب منه وفي حدود الإمكانيات المتاحة ووفقاً للاصول المرعية.</li> <li>• بالإطلاع على نتائج أعمال لجنة مطابقة الجرد في ٣٠/٦/٢٠٢٢ تبين بشأنها ما يلي :-</li> <li>١- لم تقم الشركة بتأثير حسابات الأصول الثابتة بالفروق الجردية الواردة بمحضر لجنة المطابقة (فيما يتعلق بفندق النيل ريتز ومقرات الشركة) حتى تظهر أرصدة الحسابات علي حقيقتها في تاريخ اعداد القوائم المالية. يتعين حصر كافة الفروق الجردية و إتخاذ ما يلزم بشأنها .</li> </ul>
<p>- بمجرد الإنتهاء من رسملة كافة الأصول وأثباتها على برنامج الأصول الثابتة والباركود سيتم إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات الجردية في حينه إن وجدت.</p>	<p>٢- لم تقم الشركة بإجراء مطابقة لأرصدة الجرد الفعلي لفندق دهب في ٣٠/٦/٢٠٢٢ علي أرصدة حسابات الأصول الثابتة يتعين إجراء المطابقات اللازمة لما له من أثر على أرصدة حسابات الأصول الثابتة.</p>



الرد	الملاحظة												
<p>- بخصوص الوحدات السكنية المملوكة للشركة بمدينة نويبع - محافظة جنوب سيناء- تم الإنتهاء من كافة الإجراءات و إسنتكمال كافة المستندات المتعلقة بطلبات التسجيل وقدمت لجهاز تنمية شبه جزيرة سيناء من خلال مكتب شهر عقاري نويبع وفي إنتظار رد الجهاز لإتمام التسجيل.</p> <p>- بخصوص الوحدات السكنية المشتراه من شركة الرواد تم مخاطبة جهاز تنمية شبه جزيرة سيناء من خلال محافظة جنوب سيناء وذلك لإتمام إجراءات التسجيل والتي قامت المحافظة بدورها بمخاطبة مجلس مدينة دهب (والذي لم يقم بالرد على مكاتبات المحافظة) لإستيفاء طلبات الجهاز حتي يتثنى له الرد على طلبنا ، وجاري المتابعة للحصول على الرد و متابعة إجراءات التسجيل.</p> <p>- كما نشير الي أن صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٢٢ تطلب مزيد من الإجراءات للتأكد من مدي خضوع ممتلكات الشركة الي ذلك القرار من عدمه.</p>	<p>- تضمن رصيد حساب الأصول (مبانى) مبلغ نحو ٢٧٩ ألف جنية تخص قيمة عدد ٨ شقق مملوكة للشركة بنويبع - محافظة جنوب سيناء لم يتم الإنتهاء من إجراءات تسجيلها وذلك علي الرغم من صدور قرارات صحة ونفاذ لعدد (٤) شقق المشتراه منذ ١٩٩١ و صدور أحكام برفض صحة ونفاذ عقود الشقق المشتراه من شركة الرواد في عام ١٩٩٧ مما لم يمكن الشركة من تنفيذ قرار الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة في ٢٠١٨/٤/٤ ببيع تلك الشقق.</p> <p>يتعين موافاتنا بما إنتهت إليه الشركة من إجراءات حتي تاريخه فيما يخص إثبات صحة العقود والتسجيل حفاظا علي حق الشركة في ملكيتها لتلك الشقق وحتى تتمكن الشركة من تنفيذ قرار الجمعية العامة غير العادية الصادر منذ عام ٢٠١٨ بالبيع والذي لم ينفذ حتي تاريخه.</p>												
<p>- سيتم إعادة النظر في الاعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في ظل المنفعة المتوقعة للشركة من هذه الأصول حيث أن تقدير الإدارة للعمر الإنتاجي للأصل هو من الأمور التي تخضع للحكم المهني ويعتمد على خبرة المنشأة في التعامل مع أصول مماثلة.</p>	<p>إختلاف نسب إهلاك الأصول المشتراه من الإنفاق الإستثماري ما بين الأصول المشتراه للشركة وتلك المشتراه للنفادق المملوكة للشركة و هو ما لم نتبين معه أسباب ذلك و مثال ذلك :-</p> <table border="1" data-bbox="977 876 2075 1112"> <thead> <tr> <th>البيسان</th> <th>مقر الشركة</th> <th>النفادق المملوكة للشركة</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>الآلات و معدات</td> <td>١٠%</td> <td>٥%</td> </tr> <tr> <td>عدد و ادوات</td> <td>١٠%</td> <td>٥%</td> </tr> <tr> <td>اثاث و مفروشات</td> <td>١٠%</td> <td>٥%</td> </tr> </tbody> </table>	البيسان	مقر الشركة	النفادق المملوكة للشركة	الآلات و معدات	١٠%	٥%	عدد و ادوات	١٠%	٥%	اثاث و مفروشات	١٠%	٥%
البيسان	مقر الشركة	النفادق المملوكة للشركة											
الآلات و معدات	١٠%	٥%											
عدد و ادوات	١٠%	٥%											
اثاث و مفروشات	١٠%	٥%											
<p>شركة مصر للنفادق ش.م.م.</p>	<p>هذا بخلاف حساب الإهلاك على الأصول المشتراه من الإحلال و التجديد بنسبة ٧,٥% علي الرغم من تضمنها نفس البنود سالفة الذكر و التي سبق الإشاره إليها في تقاريرنا السابقة و أفادت الشركة في ردها بأنه سيتم إعادة النظر في الأعمار الانتاجية.</p> <p>يتعين موافاتنا بأسباب ذلك الأختلاف لما لذلك من أثر علي حساب مصروف الإهلاك بقائمة الدخل.</p> <p>- تدني نسب الإهلاك بالمقارنة بالأعمار الإنتاجية للأصول.</p> <p>يتعين إعادة النظر في نسب الإهلاك المعمول بها .</p>												

الرد	الملاحظة
<p>- سيتم مراعاة الإفصاح بالإيضاحات المتممة مستقبلاً.</p>	<p>- عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن نسبة الإهلاك على الأصول المشتراه من الإحلال و التجديد فيما يتعلق بفندق النيل ريتز كارلتون (أرضيات - مطابخ) و البالغة ٢٠% طبقاً لما جاء برد الشركة علي تقارير مراقب الحسابات السابقة.</p> <p>يتعين مراعاة الإفصاح بالإيضاحات المتممة .</p>
<p>- قامت الشركة بإصدار أمر تكليف لشركة بيرفكت بالبريد الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٣ طبقاً لبروتوكول طرق التواصل المعتمدة بين كافة أطراف المشروع وذلك لتنفيذ الملاحظات الظاهرة بمحضر الإستلام الإبتدائي من المقاول العام لفندق سفير دهب وبعد إقراره وموافقة على تنفيذ هذه الملاحظات بمعرفة مقاولين متخصصين يتم إختيارهم بمعرفة شركة مصر للفنادق خصماً من مستحقاته وذلك إعمالاً للمادة (١٠١) من لائحة مصر للفنادق والتي تنص على " انه اذا ظهر أى عيوب فى التنفيذ يتم التنبيه على المقاول بتلافيها واذا رفض يتم التنفيذ على حسابه" وذلك نظراً لكونها المقاول الوحيد المتاح خارج عيانه المقاول العام والموجود حالياً بمهندسيه وفنييه ومعداته بموقع المشروع.</p>	<p>• ظهر رصيد ح/ مشروعات تحت التنفيذ بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٢٥٥ مليون جنية تتمثل في:-</p> <p>نحو ٢٤٤,٦ مليون جنية رصيد ح/ تكوين استثماري</p> <p>نحو ١٠,٧ مليون جنية رصيد ح/ انفاق استثماري</p> <p>وقد تبين بشأنه ما يلي:-</p> <p>- بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٧ تم إستلام بعض الأعمال المنفذة من قبل شركة بيرفكت تنفيذاً لنهـو الملاحظات الظاهرة بمحضر الإستلام الإبتدائي من المقاول العام لفندق سفير دهب (بلوكات ارقام ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠)</p> <p>بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١ تم تحرير أمر التكليف لشركة بيرفكت وهو ما تبين معه تحرير أمر التكليف للشركة المذكورة بتاريخ لاحق لتاريخ الإسناد و نهـو الأعمال بفترة كبيرة تزيد عن شهرين من تاريخ الإستلام .</p> <p>يتعين موافقتنا بأسباب إسناد أعمال لمقاولين دون تحرير أمر تكليف مسبق لتحديد الأعمال واجبة التنفيذ وتكلفتها إحصائياً للرقابه و تحديداً للمسئوليات.</p>
<p>- تم الشراء لبعض الأصناف الخاصة بإحتياجات فندق سفير دهب إستناداً للأسعار المنفذة بنفس الإحتياجات السابقة ومن نفس مصادر الشراء والتي كان يتم بها الحصول على عروض أسعار من أكثر من جهة وفى خلال فترة لا تخفى على احد وهى تذبذب الأسعار وعدم ثباتها وإختلافها على مدار الساعة الواحدة حتى أنه فى بعض عمليات الشراء عند تنفيذها وإستلامها إختلفت أسعار أثناء دفع الثمن وهو ما استدعى تسرع التنفيذ والتمسك بسعر الشراء ضرورة توافر السيولة النقدية عند شراؤها وتوافر السيولة النقدية وليس الإنتظار أكثر من ساعة فى أكثر من ٩٠% من هذه السلع لذلك تم اللجوء إلى هذه الطريقة للتنفيذ وفقاً لبيود لائحة المشتريات والعقود واللائحة المالية وطبقاً لسلطات الإعتماد بها وهو الأمر الذى أدى لتحمل مسئوليات الشراء فى تلك الأوقات العارضة والغير طبيعية وتسارعت إنجاز الأعمال وإفتتاح الفندق تم تدبير جميع هذه الإحتياجات فى زمن قياسى وبأفضل الأسعار وبالرغم من قلة الإستيراد وعدم توافر السلع بالشكل الكافى مع ملاحظة أيضاً أن لجنة وزارة السياحة كانت تعطى مهلة زمنية صغيرة لنهـو جميع هذه المشتريات للحصول على رخصة التشغيل.</p>	<p>- شراء بعض الأصناف الخاصة بإحتياجات فندق سفير دهب و ذلك بصرف عهد مؤقته للمسئولين عن عملية الشراء وذلك دون الحصول على عروض أسعار من أكثر من جهة للحصول على أفضل الأسعار بالمخالفة للمادة (٥٣) من لائحة المشتريات والعقود للشركة.</p> <p>يتعين الألتزام بمواد اللائحة سائلة الذكر للحصول على أفضل الأسعار بما يعود بالنفع على الشركة.</p>



الرد	الملحوظة
<p>- تم تجزئه الشراء لبعض الأصناف نظراً لظروف العمل بجميع أنحاء الفندق لسرعة الإفتتاح وعدم توافر الأماكن اللازمة لتشوين هذه المهمات حيث كان يتم الشراء للأماكن التي إنتهى العمل فيها على مراحل ومما قد يعرض الأصناف للتلف حال شراؤها وتركها في العراء دون تخزين نظراً لظروف الطقس مرتفع الحرارة بالإضافة إلى أنه تم زيادة طلب بعض الأصناف المشتراة وفقاً لزيارة لجنة وزارة السياحة والتي كانت تتم بصورة عاجلة حتى يمكن منحنا رخصة التشغيل بنفس المستوى الخمس نجوم ولسرعة إفتتاح الفندق.</p>	<p>- تجزئة الشراء لبعض الأصناف المشتراه والخاصة بتجهيزات فندق دهب على الرغم من شراءها خلال فترات متقاربة و في ظل ان تحديد الاحتياجات من قبل شركة الادارة تم بصورة أجمالية وهو ما لم نري معه مبرراً لذلك . يتعين تجميع عمليات الشراء للحصول علي أفضل العروض بأقل الأسعار وكذا توفيراً للنفقات والجهد المبذول في عملية الشراء و بما يعود بالنفع علي الشركة.</p>
<p>- سيتم مراعاة ذلك عند المستخلص الختامي للمقاول العام ولشركة الأندلس ومراعاة ما يخص المنصرف من مخازن دهب.</p>	<p>- خصم مبلغ ٢٢٠ ألف جنية من مستحقات المقاول العام في ٢٠٢٢/٢/١٣ (مستخلص ١٩) مقابل تلفيات من المقاول العام لاعمال شركة الاندلس عن تركيب الكوالين تم تغطيتها بالحسابات الدائنة ، منها مبلغ ١٤٠ ألف جنية تم تغطيتها بالخطأ لحساب الشركة المذكوره التي تم صرفها من المخازن المملوكة للشركة بدهب. يتعين إجراء التسويات اللازمة وتصحيح الوضع لما له من اثر علي ارصدة الحسابات في تاريخ القوائم المالية.</p>
<p>- عقد الخدمات الإستشارية والمعونة الفنية مع شركة سفير ملزم ويتم التفاوض مع شركة سفير الدولية لمحاولة تخفيض الأتعاب الإستشارية الواردة بالعقد ٢٠٠ ألف دولار. وقد قامت الشركة بتأجيل سداد قيمة العقد بالكامل بالفعل ولم يتم سداد سوى دفعة بمبلغ ٢٠ ألف دولار بناء على قرار مجلس إدارة الشركة بجلسته بتاريخ ٢٠٢٢ / ٢ / ٢٠١٨ وقد سبق للجمعية العامة للشركة بتكليف السيد/ العضو المنتدب التنفيذي في التفاوض مع شركة سفير الدولية على تخفيض الأتعاب الإستشارية ، وجرى الإنتهاء من التفاوض مع شركة سفير الدولية وجدولة سداد باقي المبلغ وسيتم رسمة القيمة وإستهلاكها على عدة سنوات.</p>	<p>- مازال رصيد الإنفاق الاستثماري في ٢٠٢٢/٦/٣٠ يتضمن نحو ٣٤٢ ألف جنية بما يعادل ٢٠ ألف دولار قيمة جزء من عقد الخدمات الاستشارية الفنية الموقع مع سفير الدولية في ٢٠١٥/٩/٢٠ مقابل خدمات وإستشارات ومعونات فنية لمراجعة التصميم المبدئي والنهائي لتطوير فندق دهب بإجمالي اتعاب ٢٠٠ ألف دولار والذي يستحق علي جدول زمني ينتهي مع الإنتهاء من التجديدات. - وقد سبق الإشارة بتقاريرنا السابقة و أخرها علي القوائم المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ وجاء رد الشركة بأنه جاري الإنتهاء من التفاوض مع شركة سفير الدولية و جدولة سداد باقي المبلغ وهو ما لم يتم حتى تاريخه. - يتعين إجراء قيود الإستحقاق الواجبة بباقي قيمة التعاقد علي الحسابات المختصة حتي تظهر الأرصدة علي حقيقتها في تاريخ القوائم المالية وموافاتنا بما يتم من إجراءات للتفاوض.</p>



الرد	الملاحظة
<p>- بالنسبة لشركة مصر أسوان وردت إلينا في نهاية شهر أغسطس الحالى ميزانية شركة مصر أسوان عن عام ٢٠٢١ والتي إنتهت إلى تحقيق صافى ربح عن عام ٢٠٢١ يبلغ نحو ٤٢ مليون جنيه وتغطية الخسائر المرحلة من سنوات سابقة بالكامل مع إمكانية إجراء توزيعات على المساهمين ، وبدء الشركة فى أعمال التطوير وإعادة التأهيل لفندق نفرتارى أبو سمبل من خلال إسناد حق الإنتفاع بالفندق للشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق (إيجوث) ، وسيتم إحالة موقف إستمرارية الإستثمار فيها للجنة الإستثمار بالشركة لدراسة مدى جدوى الإستثمار والإحتفاظ بالمساهمة فيها.</p> <p>- أما بالنسبة لإستراتيجية الشركة عن مساهماتها لدى شركة مصر سيناء للسياحة قامت الشركة بطلب الدراسات الإقتصادية والبيانات المالية التى تؤكد مدى جدوى الإستثمار لإمكانية شراء حصة مصر للسياحة لدى شركة مصر سيناء للسياحة وتم التواصل معها وجرى الإنتهاء من الدراسة الإقتصادية لإتخاذ القرار المناسب ، وفى ضوء القرار الصادر من الشركة القابضة للسياحة والفنادق رقم (٢٤) بتاريخ ٢٠٢١/٦/٨.</p>	<p>• ظهر رصيد ح/الإستثمارات فى شركات شقيقة بقائمة المركز المالى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٦,٨٢٩ مليون جنية بعد خصم مخصص هبوط أسعار مالية والبالغ نحو ٤,٧١٠ مليون جنية بعد تدعيمه بمبلغ نحو ١,٤٤٩ مليون جنية ولقد تبين ما يلى :-</p> <p>- تدنى العائد المحقق من بعض إستثمارات الشركة طويلة الأجل فضلا عن عدم تحقق عائد للبعض الاخر وتحقيق خسائر ترجع لعدة أعوام طبقا لما ورد بتقرير مجلس الادارة هذا و قد صدر قرار من الشركة القابضة للسياحة والفنادق رقم (٢٤) فى ٢٠٢١/٦/٨ بإمكانية شراء اسهم شركة مصر للسياحة لدى شركة مصر سيناء بعد دراسة جدوى الاستثمار فيها و بيع أسهم شركة مصر أسوان للسياحة لشركة أيجوث .</p> <p>بتعين العمل على :-</p> <p>١- إعادة النظر فى مساهمات الشركة و دراسة تنويع إستثماراتها لإستغلال مواردها المتاحة تعظيما لإيراداتها.</p> <p>٢- موافقتنا بما تم فى شأن ما جاء بعالية لتفعيل قرار الشركة القابضة فى ظل ما جاء بتقرير مجلس الادارة و بما يعود بالنفع على الشركة</p>
<p>- المساهمة فى شركة الاسماعيلية الجديدة تم إستبعادها من الإستثمارات فى الشركات المشتركة نظرا لبيع الاسهم وتحصيل كامل القيمة البيعية من المشتري بالمشاركة مع بنك مصر وفقا للعقد المبرم وتحصيل القيمة البيعية بالكامل من المشتري وقد أخطرت الشركة بورصة الأوراق المالية بما يفيد بيع الأسهم للمشتري وتحصيل كامل القيمة البيعية ودون أدنى مسئولية على الشركة ، وجرى المتابعة مع شركة الاسماعيلية الجديدة للإفادة عن ما تم الإنتهاء اليه من إجراءات بمعرفة المشتري لنقل ملكية الأسهم.</p>	<p>- قيام الشركة بإستبعاد رصيد الإستثمارات فى قيمة الأسهم الخاصة بشركة الإسماعيلية الجديدة للإستثمار السياحي و البالغ نحو ٢,٨٤٦ مليون جنية بعد بيعها فى مايو ٢٠١٩ كما جاء بالافصاح رقم (٧) الا انه و حتى تاريخه لم يتم نقل ملكية الاسهم للشركة المشترية لها.</p> <p>- بتعين إظهار قيمة المساهمة بحساب الإستثمارات المالية تخفيضا من حساب الأرباح المرحلة لحين نقل ملكية الاسهم بإسم المشتري .</p>





الرد	الملاحظة
<p>- أسهم الأوراق المالية المملوكة للشركة عن مساهمتها لدى الشركات المشتركة تمثل أسهم غير متداولة بالبورصة وعلماً بأن شركة مصر أسوان تم إيداع الأسهم لكافة المساهمين في نظام الإيداع والقيود المركزي بمعرفتها ، وأما شركة مصر سيناء جرى العمل على إيداع الأسهم في نظام الإيداع والقيود المركزي بمعرفتها وتم ورود شهادة من قبل الشركة بقيمة المساهمة وعدد الأسهم ، وأما شركة الإسماعيلية الجديدة فإن شركة مصر للفنادق قامت بتقديم كافة النماذج المطلوبة وإعتمادها لنقل الملكية وأن عدم الإنتهاء من إجراءات نقل الملكية تخص المشتري وحده دون أدنى مسؤولية على شركة مصر للفنادق.</p>	<p>- احتفاظ الشركة بأسهم أوراق ماليه تمثل إستثماراتها في كلا من شركة مصر أسوان للسياحة وشركة مصر سيناء وشركة الإسماعيلية الجديدة للاستثمار السياحي بالمخالفة للمادة (١٧- فقرة أولي) من القانون (٤) لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة و شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ والذي نص في فقرة (هـ) "علي المؤسسين أو من ينوب عنهم إخطار الهيئة ب " شهادة من إحدى شركات الإيداع و القيد المركزي المرخص لها بذلك تفيد إيداع الأوراق المالية لشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم لدي شركة الإيداع والقيود المركزي" وكذا مخالفة المادة (الثامنة) من ذات القانون التي نصت علي " تلتزم شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون بتوفيق أوضاعها وفقاً لحكم البند (هـ) من الفقرة الأولى من المادة (١٧) المستبدلة بهذا القانون، خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به".</p> <p>يتعين الإلتزام بأحكام مواد القانون سابق الإشارة إليه.</p>
<p>- أرصدة مخزن الخمور والسيراميك المتواجدة لدى فندق دهب تمثل أمانة لدى إدارة الفندق وتحت مسنولته والتي سيتم جردها مرة أخرى عند الإنتهاء من إعداد ميزانية التصفية لاتخاذ ما يلزم بشأنها وقبل بدء إثبات الأرصدة الإفتتاحية للفندق في بداية التشغيل بعد الافتتاح.</p>	<p>- ظهر رصيد ح/ المخزون بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٥٦ ألف جنية بعد خصم مخصص بنحو ١٤٦ ألف جنية ،منها نحو ٧ آلاف جنية مخزون السيراميك و نحو ١٣٨ ألف جنية مخزون الخمور بفندق دهب.</p> <p>- لم تتمكن من التحقق من صحة الرصيد لعدم اجراء جرد لتلك الاصناف في ٢٠٢٢/٦/٣٠ (طبقاً للمحاضر التي تم موافقتنا بها).</p>
<p>- جرى العمل فعلاً في هذا الموضوع حالياً وسيتم فحص وجرد جميع الأصناف الموجودة ومدى خطورة تواجد المشروبات الكحولية وسيتم إتخاذ القرار اللازم في هذا الشأن بما يعود بالنفع على الشركة وطبقاً للإجراءات المنظمة لذلك وبالتنسيق مع الجهات الرقابية المعنية بهذا الموضوع.</p>	<p>- عدم إخلاء المخزن من المشروبات الكحولية لما تمثله من خطوره سواء بحالتها أو محاولة إستخدامها مما يعرض الفندق و إدارته لمشاكل مع الجهات الحكومية والرقابية وذلك طبقاً للمكاتبات الوارده من إدارة تشغيل الفندق بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٦ بناء علي التقرير الفني المعد من مدير الاغذية والمشروبات. يتعين إعادة جرد الأصناف سالفة الذكر للتحقق من الأرصدة الظاهرة بحسابات الشركة مع دراسة ما جاء بمكاتبات شركة الإدارة بشأن خطوره تواجد المشروبات الكحوليه وإتخاذ ما يلزم من إجراءات في هذا الشأن بما يعود بالنفع على الشركة و الإفاده.</p>



المررد	الملحوظة
<p>- تم تحميل صافى نتائج التشغيل للفندق (خسائر) بقائمة الدخل وبعد افتتاح الفندق في منتصف أغسطس الجارى سيتم إثبات الإنفاق على تلك البنود كأعباء ملكية لدى شركة مصر للفنادق.</p>	<p>• ظهر رصيد ح/ العملاء بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مدينا بنحو ٥٧ مليون جنية وداننا بنحو ٤,٥ مليون جنية تبين بشأنه ما يلي:-</p> <p>- تم تحميل ح/جاري شركة سفير فندق ذهب ببعض المبالغ بالخطأ بلغ ما امكن حصره منها نحو ٩,٦ ألف جنية (٤,٥) ألف جنية تأمين سيارة هوندا سيفيك، ٥,١ ألف جنية وثائق تأمين تخص ذهب) وصحتها التحميل علي ح/المصرفات بقائمة الدخل.</p> <p>بتعين إجراء التسويات اللازمة و حصر الحالات المماثلة حتى تظهر الأرصدة علي حقيقتها في تاريخ القوائم المالية.</p>
<p>- تم مخاطبة مراقب حسابات الفندق والذي أفاد بأنه يمكن الإتفاق بين الطرفين على إستهلاك تلك المبالغ من ٣ - ٥ سنوات مع رد ما يقابلها من تمويل إلى الشركة المالكة على نفس المدة ويمكن الإتفاق على ذلك مع شركة الإدارة في ملحق تكميلي لعقد الإدارة. ومع الإحاطة بأن عقد إدارة فندق سفير ذهب تم توقيعه منذ عام ٢٠١٥ وليس للإدارة الحالية دخل في بنود العقد وبناء على النتائج الفعلية مع الفندق بعد الإفتتاح سيتم التشاور مع إدارة الفندق في هذا الشأن وبما يحقق المحافظة على حقوق الشركة وإدراج ذلك في ملحق تكميلي للعقد. وفي حالة عدم الإتفاق على ذلك سيتم إستهلاكها لدى شركة مصر للفنادق على عدة سنوات.</p>	<p>- عدم إعداد ملحق تكميلي لعقد الإدارة مع شركة سفير عن إدارة فندق ذهب وفقاً للبند ٢/٤ فيما يتعلق بقيمة مصاريف ما قبل الإفتتاح و البرنامج الزمني لإستهلاكها.</p> <p>بتعين إعداد ملحق للعقد لتغطية البنود سابق الإشارة إليها .</p>
<p>- نظراً لتعرض الفندق إلى الخسارة نتيجة جائحة كورونا والتي أدت إلى عدم قدرة الفندق على سداد المرتبات ومستحقات الموردين والالتزامات المالية الأخرى، ونظراً لإتخفاض أرصدة السيولة لدى شركة مصر للفنادق لأدنى مستوياتها خلال فترة كورونا والتي وصلت إلى نحو ٥٥ مليون جنية في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ وهو مستوى يقل بكثير عن الإحتياطي الآمن للسيولة لمواجهة ظروف التشغيل والمقدر بنحو ٩٠ مليون جنية.</p> <p>- وحيث أن عقد الإدارة ينص على أن المالك يقوم باداء التمويل اللازم لتلك الإلتزامات المالية، فقد تم الإتفاق مابين إدارة الفندق والشركة المالكة (شركة مصر للفنادق) على تمويل مستلزمات التشغيل من بنك الاحلال والتجديد والذي تعتبر أرصده مملوكة لشركة مصر للفنادق وعلى أساس أستدانة المبالغ المطلوبة للتشغيل والوفاء بالالتزامات المالية وبموافقة شركة مصر للفنادق وذلك في الفترة من إبريل ٢٠٢٠ وحتى أكتوبر ٢٠٢٠ والتي بلغت حوالى نحو ١٨,٤ مليون جنية مصرية ، وقد تم أسترجاع المبالغ المستدانة خصماً من عائدات الشركة المالكة تباعاً كاملة قبل نهاية العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ ومما يمثل نجاح من قبل الشركة المالكة وإدارة الفندق على إدارة السيولة والريحية وقت الأزمات.</p>	<p>- تم خصم مبلغ نحو ٢,٢ مليون جنية من إيرادات نتائج تشغيل فندق النيل ريتز عن شهر مايو ٢٠٢٢ لتغطيه المتبقي مما تم صرفه من الحساب البنكي للإحلال و التجديد والبالغ إجمالية نحو ١٨,٤ مليون جنية خلال العام المالي ٢٠٢٠ بناء على مكاتبات العضو المنتدب التنفيذي للشركة المالكة لتسيير عمليات تشغيل الفندق لتغطية الرواتب والنفقات ومصروفات التشغيل خلال جائحة كورونا ، مع رد تلك المبالغ إلى بنك الإحلال والتجديد على أقساط كان اخرها ٢٠٢٢/٦/١٢ هذا و قد تم الصرف بالمخالفة لعقد إدارة وتشغيل فندق النيل ريتز بند رقم (٧) فقرة (٥/٢) فيما يتعلق بالغرض المنشأ من أجله الحساب المذكور ، فضلا عن عدم العرض علي مجلس الإدارة في حينه لأخذ الموافقات اللازمة وكذا دون الإفصاح بتقرير مجلس الادارة للقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن ماتم من إجراءات سابق الإشارة إليها .</p> <p>بتعين مراعاة الإفصاح عن ما تم الإشارة إليه بعاليه مع الإلتزام بالعرض على مجلس الإدارة مسبقاً مراعاة لسلطات الإعتمادات الماليه المقررة بلوائح الشركة.</p>



الرد	الملحوظة
<p>- مبلغ ضرائب الخصم من المنبع الظاهر في ميزانية فندق النيل ريتزكارلتون بنحو ١٠ مليون جنيه من سنوات سابقة جرى مراجعته مع المستشار الضريبي للفندق لتحديد ما يخص البطاقة الضريبية لشركة مصر للفنادق وما يخص البطاقة الضريبية لفندق النيل ريتز وبموجب ذلك سيتم التحرك أسوة بالسابق خصمه من الفندق بالحساب الجارى ولحين الإنتهاء من الفحص لضريبة الأرباح للأشخاص الاعتبارية للفندق عن تلك السنوات وعندئذ سيتم تسويتها مع فندق النيل ريتزكارلتون وإفقالها بحسابات الشركة حتى يمكن خصمها من المستحقات الضريبية لضريبة دخل الأشخاص الاعتبارية للشركة.</p>	<p>- تضمن ح/ مدينون و أرصدة مدينة أخرى بميزانية فندق النيل ريتز في ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ ١٠ مليون جنية ضرائب خصم من المنبع من سنوات سابقة لم يتم إفقالها في حساب الشركة المالكة والتي لم يظهر أثرها بحسابات الشركة المالكة ، أو الإفصاح عنها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ . يتعين موافاتنا بأسباب تلبية تلك الأرصدة بميزانية الفندق والإجراءات المتخذة حيالها من قبل الشركة.</p>
<p>- جارى متابعة الإجراءات لتحصيل مستحقات الشركة في الأحكام الصادرة لصالحها .</p>	<p>• ظهر رصيد حساب الأرصدة المدينة لدي المصالح والهيئات بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٢,٦٥١ مليون جنية تبين تضمينه ما يلي :- - نحو ٢٧٩ ألف جنية رصيد متوقف منذ عدة سنوات (٢٠٠٦) يمثل قيمة رسم ضريبة الدمغة النسبية المستحق للشركة طرف مصلحة الضرائب علي مساهمات الشركة في رؤوس أموال بعض الشركات بعد حصولها علي أحكام إستئنافية لصالح الشركة بهذه القيمة . يتعين متابعة وموافاتنا بالإجراءات المتخذة نحو تحصيل مستحقاتها في الأحكام الصادرة لصالحها وما إنتهت إليه القضايا الأخرى المرفوعة في هذا الشأن و مازالت محل التداول .</p>
<p>- تم الحصول على خطاب من وزارة العدل يفيد بأنه لا مانع من صرف المبلغ وجرى التنسيق مع مصلحة الضرائب بعدم وجود أى ضرائب مستحقة حتى يمكن إستكمال إجراءات إسترداد المبلغ من وزارة العدل أو إثباتها كرصيد دانن للشركة يخصم من أى مستحقات ضريبية .</p>	<p>- نحو ١,٣٨١ مليون جنية باقى قيمة الرسوم و المصروفات القضائية المستحقة للشركة طرف وزارة المالية عن قضية الضمان الحكومي من أصل ١٤,٤ مليون جنية صدر بشأنها موافقة من وزارة العدل بعدم الممانعة من صرفها . يتعين العمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة طرف الغير حفاظا علي حقوقها .</p>
<p>- جارى التنسيق والمتابعة مع المستشار الضريبي لإثبات ذلك فى ضوء ما تنتهى إليه أعمال الفحص الضريبي والدعاوى القضائية حتى يمكن إجراء المقاصة .</p>	<p>- نحو ٣٥٦ ألف جنية رصيد متوقف يخص ضريبة القيمة المضافة عن أعمال بكلا من فندق سفير دهب وفندق النيل ريتز (نحو ٣٤٢ ألف جنية و ١٤,٥ ألف جنية علي التوالي) صدر بشأنها أحكام قضائية لصالح الشركة. يتعين موافاتنا بالمستجدات فيما إتخذ من إجراءات حيال مخاطبة مصلحة الضرائب لإجراء مقاصة ما بين المستحق علي الشركة من ضريبة قيمة مضافة و مستحقاتها سالفة الذكر لدي مصلحة الضرائب.</p>



الرد	الملاحظة
<p>- جرى التنسيق مع مصلحة الضرائب العقارية على تسوية الفوائد القانونية خصماً من مستحقات الضرائب العقارية . ومع الأخذ في الاعتبار قرب إصدار حكم القضاء في الدعوى المرفوعة من الشركة بشأن الطعن المقدم عن المحلات المتواجدة بالفندق وذلك طبقاً لتقرير خبراء وزارة العدل والتي إنتهى إلى أحقية الشركة في بعض القيم الإجبارية المحسوب على أساسها الضريبة العقارية للمحلات.</p>	<p>- نحو ٩٠ ألف جنية تمثل فوائد قانونية مستحقة على مأمورية غرب - ضريبة عقارية قيمة فوائد قانونية ٤% محتسبة من تاريخ المطالبة القضائية في ٢٠١٠/٣/٢ حتى تاريخ السداد ٢٠٢١/٣/١١ وفقاً للكتاب الوارد من مصلحة الضرائب في ٢٠٢١/٣/١٠ . فضلاً عن تضمين حساب الأرصدة الدائنة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ نحو ١١٥ ألف جنية تخص مأمورية الضرائب العقارية - فندق النيل .</p> <p>بتعين إجراء التسويات اللازمة فيما يتعلق بالفوائد القانونية المحتسبة بالزيادة مع إجراء المطابقات اللازمة مع مصلحة الضرائب فيما يتعلق بباقي قيمة الفوائد القانونية المستحقة للشركة مع العمل على الإستفادة منها عند سداد مستحقات مصلحة الضرائب طرف الشركة.</p>
<p>- جرى المتابعة نحو التحصيل للمصاريف القضائية أو عمل مقاصة مع مصلحة الضرائب العقارية لدى الشركة.</p>	<p>يتصل بما سبق</p> <p>- صدور حكم نهائي لصالح الشركة في ٢٠٢١/٢ بإسترداد نحو ٤٣٢ ألف جنية قيمة مصاريف قضائية تم تحصيلها من الشركة مره ثانية دون وجه حق تخص قضية الضرائب العقارية .</p> <p>بتعين إتخاذ كافة الإجراءات الواجبة لسرعة تحصيل مستحقات الشركة طرف الغير مع مراعاة اثارها على الحسابات المختصة والإفادة.</p>
<p>- سيتم مراعاة خصم أي ملاحظات على المقاول العام عند تسوية وسداد المستخلص الختامي.</p>	<p>- نحو ٥٥٠٠ جنية قيمة الزيادة في المنصرف لشركة انكارت الشيمي (أعمال اللوحات والتابلوهات) عن ما تم خصمه من حساب المقاول العام والبالغ ١٥٠ ألف جنية (قيمة التلفيات باللوحات والتابلوهات ) بموجب المستخلص رقم (١٩) .</p> <p>بتعين إجراء التسويات اللازمة بتحميل المقاول بقيمة الفرق و الإفادة.</p>
<p>- تم التواصل مع شركة مصر سيناء لتحصيل تلك المبالغ وتم إرسال مخاطبة جديدة في أغسطس ٢٠٢٢ بشأن ذلك وجرى متابعة تحصيلها.</p>	<p>• ظهر رصيد ح/ الارصدة المدينة الاخرى بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١١٠,٣٤٥ مليون جنية بعد خصم نحو ١٣٣ ألف جنية مخصص ديون مشكوك في تحصيلها وتضمن الرصيد ما يلي:-</p> <p>- نحو ٧٩ ألف جنية رصيد يخص باقي حصة الشركة في أرباح شركة مصر سيناء للسياحة عن الاعوام من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٥ .</p> <p>بتعين متابعة إجراءات تحصيل تلك المبالغ حيث كان آخر مطالبة بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٨ حفاظا على حق الشركة قبل الغير.</p>
<p>- جرى المتابعة نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة سنة مع الشغل وكفالة ثلاثة آلاف جنيهاً.</p>	<p>- نحو ٥٤,٥ ألف جنية تمثل قيمة الشيك المرتد عن قيمة ضريبة الدمغة النسبية على مساهمة الشركة في رأس مال شركة الإسماعيلية للإستثمارات السياحية والمستحق لشركة مصر للفنادق وفقاً لأحكام قضائية نهائية.</p> <p>بتعين متابعة الإجراءات القضائية اللازمة حفاظا على حق الشركة طرف الغير و الإفادة.</p>



المرور	الملاحظة												
<p>- تم إرسال خطاب للمصادقة على الرصيد المدين ضمن إرسالية الخطابات الصادرة للتغير في ٢٠٢٢/٦/٣٠ للمصادقة عليه ولم يتم موافقتنا بالرد حتى تاريخه وسيتم المتابعة وإتخاذ ما يلزم .</p>	<p>- نحو ٨ ألف جنية رصيد متوقف يمثل قيمة تأمين نقل مخلفات ناتجة عن تطوير فندق النيل ريتز ما قبل عام ٢٠١٣ . يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة لسرعة تحصيل المبلغ في ظل إنتهاء أعمال تطوير الفندق و الإفتتاح منذ ٢٠١٥ .</p>												
<p>- إجراءات إسترداد مبالغ العهد التي سبق صرفها لبعض السادة العاملين تتم من خلال العاملين الذين لم يفوزوا بقرعة الحج وبقوة الحج بأنفسهم حيث يقوموا بإستلام تلك المبالغ من البنوك بعد إنتهاء الإجراءات من الجهات القائمة بالحج وعلى أن يتم توريدها لخزينة الشركة لإقفال العهد وبالفعل تم توريد مبلغ ٢٠ ألف جنية خلال شهر أغسطس الجاري ومتبقى مبلغ ٤٠ ألف جنية تم التنبيه نحو سرعة متابعة إجراءات إسترداده وتوريده لخزينة الشركة.</p>	<p>- نحو ٦٠ ألف جنية قيمة ما أمكن حصره من العهد المنصرفه لبعض السادة العاملين بالشركة و لم يتم إستردادها من الذين لم يفوزوا بقرعة الحج وفقا لما جاء بالضوابط و القواعد المنظمة للحج السياحي لموسم ١٤٤٣ هـ / ٢٠٢٢ م الصادره عن وزارة السياحة و الآثار بند ثالثا و الذي نص علي:- الإجراءات و الشروط الخاصة بالتنفيذ فقرة (٥) والتي نصت علي :- " يكون سداد قيم مبالغ جدية الحجز المشار اليها وفقا للآلية ..... علي أن يتم رد المبالغ لمن لم يحالفهم الفوز في القرعة في موعد أقصاه شهر من تاريخ إعلان النتيجة ( وهو ٢٥ مايو ٢٠٢٢ كما جاء بالبند الثاني من ذات المنشور ) . يتعين إسترداد المبالغ سابق الاشارة إليها من السادة العاملين مع إجراء التسويات اللازمة و الإفادة.</p>												
<p>- سيتم خصم تلك المبالغ من المستخلصات الختامية للمقاولين.</p>	<p>- نحو ٣٣,٥ ألف جنية قيمة ما أمكن حصره من ضريبة خصم و إضافة تخص كلا من شركة انتركونسلت وشركة مارديني تكس عن أعمال تطوير فندق سفير دهب. يتعين مراعاة تسوية تلك المبالغ مع المستخلصات الختامية للمقاولين سابق الإشارة اليهم.</p>												
<p>- العهدة النقدية الموقته التي تم صرفها هي عهد عارضة وكانت بصفة إستثنائية وللحاجة العاجلة لشراء مستلزمات واحتياجات فندق دهب لتلافي ملاحظات وزارة السياحة ومرعة إفتتاح الفندق وسيتم مراعاة ذلك مستقبلاً.</p>	<p>- تم صرف عهد نقدية موقته لشراء مستلزمات إحتياجات فندق دهب بمبالغ تفوق قيمة التأمين المؤمن به علي بعض ذوي العهد فضلا عن عدم التأمين علي البعض الآخر نذكر منها علي سبيل المثال:-</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>بيان</th> <th>قيمة العهدة</th> <th>مبلغ التأمين</th> <th>رقم التسوية</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>صراف الخزينة</td> <td>١٤٠٩٨٦ جنية</td> <td>١٠٠ ألف جنية</td> <td>٥٣٨ في ٢٠٢٢/٦/١٥</td> </tr> <tr> <td>رئيس القطاع التجاري</td> <td>١٧٠ ألف جنية</td> <td>غير مؤمن عليه</td> <td>٥٧١ في ٢٠٢٢/٦/٢٨</td> </tr> </tbody> </table> <p>يتعين التأمين علي أصحاب العهد بقيم تتناسب مع العهد المنصرفة حفاظا علي حقوق الشركة حال تعرضها لاية أخطار وإحكاما للرقابة.</p>	بيان	قيمة العهدة	مبلغ التأمين	رقم التسوية	صراف الخزينة	١٤٠٩٨٦ جنية	١٠٠ ألف جنية	٥٣٨ في ٢٠٢٢/٦/١٥	رئيس القطاع التجاري	١٧٠ ألف جنية	غير مؤمن عليه	٥٧١ في ٢٠٢٢/٦/٢٨
بيان	قيمة العهدة	مبلغ التأمين	رقم التسوية										
صراف الخزينة	١٤٠٩٨٦ جنية	١٠٠ ألف جنية	٥٣٨ في ٢٠٢٢/٦/١٥										
رئيس القطاع التجاري	١٧٠ ألف جنية	غير مؤمن عليه	٥٧١ في ٢٠٢٢/٦/٢٨										



الرد	الملاحظة
<p>- تم الصرف نظراً للظروف الطارئة والعاجلة والتي يحتاجها إنهاء الأعمال بالفندق لإستيفاء متطلبات وزارة السياحة وسرعة إفتتاح الفندق.</p>	<p>يتصل بما سبق</p> <p>- تم صرف عهده نقدية بمبلغ ١٧٠ ألف جنية بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢١ بإعتماد السيد العضو المنتدب التنفيذي وبقيمة تفوق سلطات الاعتماد والمحدده بمبلغ ١٥٠ ألف جنية بالمادة (١٤٨) من اللائحة المالية بالشركة يتعين الالتزام بسلطات الاعتماد الواردة باللائحة المالية للشركة.</p>
<p>- بالنسبة للملاحظة الخاصة بمخصص القضايا الخاصة بالسيد/ السيد محمود عبد العال فهي مازالت منظورة أمام المحكمة الابتدائية ولم يرد تقرير الخبير حتي الآن وفي حالة صدور حكم ضد الشركة من المحكمة الابتدائية يكون غير واجب النفاذ إلا بعد حصول إستئناف من جانب الشركة في هذا الحكم وهو ما يتطلب فترة طويلة تمتد لأكثر من عام وبالتالي فلا توجد حاجة لتكوين مخصص بالعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.</p>	<p>• بلغ رصيد ح/ مخصص قضايا متنازع عليها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ( إيضاح ١٣ ) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٠٢ مليون جنية وقد تبين بشأنه ما يلي:-</p> <p>- تم تخفيض مخصص القضايا المكون عن قضايا السيد/السيد محمود عبد العال بنحو ٢٢٨ ألف جنية مقابل تعليقاتها ح/ الإيرادات لاقتال رصيد المخصص الخاص بالمذكور ، علي الرغم من وجود قضية مازالت متداولة ومنظورة بالقضاء و محدد لها جلسة بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٥ و مرجحة الخسارة وفقا لبيان القطاع القانوني في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ، حيث يبلغ المبلغ المتنازع عليه بنحو ١٨٣ ألف جنية بخلاف الفوائد القانونية.</p> <p>بتعين إلغاء القيد المحاسبي و إجراء التسويات اللازمة مما له تأثير علي ح/الإيرادات الظاهرة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .</p>
<p>- بالنسبة للملاحظة الخاصة بالدعاوي المرفوعة من العاملين بفندق الريتزكارتون فإن ما سيتم الإلتزام به من جانب الشركة هو مكافأة نهاية الخدمة فقط والتي يتم صرفها طبقاً لالتفاقية الجماعية وقرارات مجلس الإدارة وموافقة نقابة العاملين بالفندق عليها وهي أرصدة تم تعليقها بالحسابات الدائنة بالشركة.</p>	<p>- وجود بعض القضايا المرفوعة من العاملين السابقين بالشركة والمرجحة الخسارة في الشق الخاص بمكافأة نهاية الخدمة وفقا لبيان القطاع القانوني في ٢٠٢٢/٦/٣٠ و الغيرمكون مخصصات عنها.</p> <p>يتعين دراسة تدعيم المخصصات اللازمة و بما يتناسب مع الإلتزام القانوني المقابل لها.</p>
<p>- ضريبة كسب العمل الواردة بنموذج ٣٨ ضرائب عن السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠٢١ تمثل مطالبات تقديرية تم الطعن عليها وتمت إحالة الملف إلى لجنة الطعن وصدر قرار لجنة الطعن بمبلغ نحو ٤ مليون جنية وإعترضت الشركة بموجب دعوى أمام المحكمة برقم (٢٧٨٧٤) لسنة ٧٤ ق وجرى الإنتهاء من الفروق مع المأمورية بمعرفة المستشار الضريبي للشركة .</p> <p>- أما ضريبة كسب العمل الوارد بنموذج ٣٨ ضرائب عن السنوات من ٢٠١٣-٢٠١٦ والواردة بمبلغ نحو ١٣,٩ مليون جنية فتم الطعن عليها وتم الفحص الضريبي مع المأمورية خلال شهرى يوليو وأغسطس الحالى وتم إستخراج مطالبه بفروق الفحص والبالغة نحو ٣٢٢ ألف جنية بالإضافة إلى نسبة ٣٥% من مقابل التأخير وبمبلغ حوالى نحو ١٣٢ ألف جنية ليصبح الإجمالي المستحق للمأمورية نحو ٤٥٤ ألف جنية تم سدادهم للمأمورية بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٩ للاستفادة من القانون الصادر رقم (١٥٣) لسنة ٢٠٢٢ بشأن الإعفاء من ٦٥% من مقابل التأخير حال سداد كامل الضريبة الأصلية.</p>	<p>• بلغ رصيد مخصص ضرائب متنازع عليها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية (إيضاح ١٤) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٦,٦ مليون جنية و قد تبين بشأنه ما يلي :-</p> <p>- اظهر الموقف الضريبي للشركة وجود مطالبات مالية عن ضريبة كسب العمل باخطار بنموذج ٣٨ ضرائب كسب عمل بلغت نحو ١٧,٩ مليون جنية منها نحو ٤ مليون جنية بعد الطعن عليها عن السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠٢١ وكذا نحو ١٣,٩ مليون جنية عن السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦ .</p> <p>بتعين إعادة النظر في المخصصات المكونة وبما يتناسب مع حجم الإلتزامات الضريبية.</p>



الرد	الملاحظة
<p>- ورد إلى الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١٧ كتاب من الشركة القابضة للسياحة والفنادق يتضمن المصادقة على الرصيد المتبقى من التسوية وتفصيل ذلك الرصيد ، وأنه سيتم جدولة المبلغ للشركة ، هذا علاوة على خصم حصة الشركة القابضة في توزيعات عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ من مستحقات شركة مصر للفنادق حيث تم سداد مبلغ ٤ مليون جنيه من الشركة القابضة خلال شهري يوليو وأغسطس الجارى.</p>	<p>• ظهر رصيد حسابات دائنة لدي الشركة القابضة والتابعة والشقيقة بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مدينا علي خلاف طبيعته بمبلغ نحو ١١١ مليون جنية تنفيذا للإجراءات التي وافق عليها وزير المالية في ٢٠٢١/١٢/٢٠ بموجب الكتاب الوارد من قطاع التمويل بوزارة المالية في ٢٠٢٢/١/١٧ بتسوية مبلغ ١٥٠ مليون جنية (قيمة الضمان الحكومي حق الشركة طرفها) من مستحقات الخزنة العامة وقد تبين لنا تضمين التسوية المشار اليها ما يلي:-</p> <p>- نحو ٣٤,٧ مليون جنية قيمة باقي حق انتفاع فندق ريتز كارلتون حتى عام ٢٠٢١ (شركة مصر للفنادق)</p> <p>- نحو ٩٤ مليون جنية جزء من حصة الدولة في أرباح الشركة القابضة حتى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠</p> <p>- نحو ١,٦ مليون جنية باقي حصة الدولة في الأرباح و مقابل الإشراف والإدارة لشركة صيدناوي وبيع المصنوعات حتى ١٩٨٤/٦/٣٠</p> <p>- نحو ١٩,٥ مليون جنية قيمة باقي الرسوم المحصلة من الأفواج السياحية الخاصة بشركة مصر للسياحة هذا وقد تضمن الايضاح رقم (١١) ما يلي:-</p> <p>١- مبلغ نحو ١٩,٥ مليون جنية الخاص بشركة مصر للسياحة محل نزاع قضائي بين شركة مصر للسياحة ووزارة المالية وسيتم تاجيل اي سداد بشأنه لحين الحكم في هذا النزاع.</p> <p>يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سرعة تسوية و تحصيل هذا المبلغ دون تأجيل أي سداد لحين صدور الحكم في النزاع القضائي المشار اليه (حيث أن شركة مصر للفنادق ليست طرف فيه).</p> <p>٢- مبلغ نحو ٩٤ مليون جنية يخص الشركة القابضة سيتم جدولة المبلغ للشركة هذا علاوة علي خصم حصة الشركة القابضة في توزيعات ٢٠٢٢/٢٠٢١ من مستحقات مصر الفنادق (تم سداد ٧ مليون جنية خلال شهري ٢٠٢٢/٦ و ٢٠٢٢/٧).</p> <p>٣- مبلغ نحو ١,٦ مليون جنية خاص بشركة بيع صيدناوي وتم المصادقة بمعرفة الشركة القابضة. يتعين الافصاح عن اعداد جدول زمني معتمد وفقا للجدوله المشار اليها لتحصيل و تسوية كافة المبالغ المستحقة علي الشركة القابضة وشركاتها التابعة حتي لا تتعطل أموال الشركة و ضياع فرص استثمارها.</p>



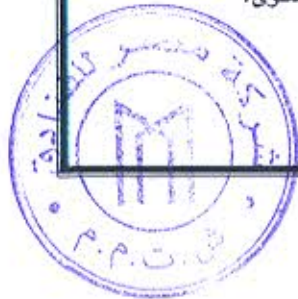
الرد	الملاحظة
<p>- يتم المتابعة مع فندق النيل ريتزكارلتون نحو سرعة الإنتهاء من تلك المبالغ وإثباتها على الملف والبطاقة الضريبية للشركة بمعرفة المستشار الضريبي والذي يرتبط بضرورة الإنتهاء من الفحص لضريبة أرباح الأشخاص الإعتبارية للفندق عن تلك السنوات قبل إثباتها كأرصدة لشركة مصر للفنادق.</p>	<p>• ظهر رصيد حسابات دائنة للمصالح و الهيئات بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٤,٢٩٧ مليون جنية (رصيد مدين) يمثل قيمة ضريبة الخصم و الإضافة المستقطعة من تحصيل العملاء المدينين لفندق النيل ريتز كارلتون منذ عام ٢٠١٤ و حتي ٢٠١٦/١٢/٣١ ولم تنته الشركة من تسويتها لدي مصلحة الضرائب كرسيد دائن للشركة حتي تاريخه للإستفادة منها خصما من المستحق عليها لدي مصلحة الضرائب لم يتم الإنتهاء من الفحص الضريبي للفندق. يتعين تسوية تلك الأرصدة في ضوء ما يسفر عنه الفحص الضريبي للفندق مما له من آثار علي حسابات الشركة والإفادة.</p>
<p>- يتم التنسيق المستمر والمتابعة الدورية مع وزارة المالية (قطاع التمويل) لسداد مقابل حق الإنتفاع على دفعات حيث تم سداد مبلغ نحو ٣٠٠ مليون جنية خلال شهري يوليه وأغسطس الجاري.</p>	<p>• ظهر رصيد ح/ مصروفات مستحقة السداد بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٠,٤٢٢ مليون جنية تضمنت ما يلي:-</p> <p>- نحو ١٢,١٠٦ مليون جنية قيمة المتبقي من مقابل حق إنتفاع فندق النيل ريتز عن الفترة من ٢٠٢٢/١/١ حتي ٢٠٢٢/٦/٣٠ طبقا للمطالبة الواردة من وزارة المالية (قطاع التمويل) بتاريخ ٢٠٢٢/١/٥ لسداد المقابل المحلي والبالغ نحو ٢٤ مليون جنية المعادل لنحو ١,٥٤٦ مليون دولار قيمة مقابل حق الانتفاع عن عام ٢٠٢٢ على أن يسدد في أول يناير وفقا لسعر الصرف المعطن من البنك المركزي في هذا اليوم. يتعين سرعة سداد مستحقات وزارة المالية حتى لا تتعرض الشركة للتحمل بأى غرامات تأخير في السداد المنصوص عليها في المادة (٢٢٦) من القانون المدني ١٣١ لسنة ١٩٤٨ وتعديلاته .</p>
<p>- قامت الشركة بعمل إنذار عرض لدى المحضرين لصالح مالك العقار القاطن به الشقتين المستأجرتين للشركة وهي مودعه لدي المحكمة لحين الفصل في الدعوي المرفعة من الشركة ضد المؤجر وهي مازالت منظورة أمام محكمة الإستئناف وصدر حكم بإحالتها لمكتب الخبراء ولم يصدر بها حكم نهائي حتي الآن.</p>	<p>- مبلغ ٩٤٩٥ جنية تمثل القيمة الإيجارية المستحقة لعدد ٢ شقة بمدينة ملوي منذ عدة سنوات ووجود دعوي قضائية مقامة نظرا لهدم العقار وصدر حكم بالتعويض لصالح الشركة بمبلغ ٢٠٠ ألف جنية والاستئناف عليه في ٢٠٢٢/٩/٢٨ لزيادة قيمة التعويض. يتعين متابعة إجراءات التقاضي وموافاتنا بما يستجد في هذا الشأن لما له من آثار علي حسابات الشركة.</p>





الرد	الملحوظة
<p>- جرى العمل بالتنسيق مع شركة إيجوث والمصطفى وكافة الأطراف المعنية لإنهاء التصفية بأسرع وقت ممكن حيث مرت عملية التصفية بعشرات كثيرة سواء من قبل محافظة الإسماعيلية أو عدد القضايا المرفوعة على الشركة وتم مخاطبة الشركة لمعرفة موعد انعقاد الجمعية العامة للشركة.</p>	<p>• ظهر رصيد حسابات دائنة أخرى بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ نحو ٢,٦٧٥ مليون جنية مازالت تتضمن أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات تتمثل فيما يلي:-</p> <p>- نحو ٤,٥ مليون جنية تمثل مبالغ تحت حساب أعمال تصفية شركة الشرق الأوسط يرجع بعضها لعام ٢٠١٦ .</p> <p>يتعين مخاطبة السادة مصفى الشركة للوقوف على آخر مستجدات موقف التصفية في ظل طول مدة الاعمال التي إستمرت لأكثر من ٣٥ عام حتي تتمكن الشركة من الإستفادة بالمبالغ المستحقة لها.</p>
<p>- جرى إعداد مذكرة تفصيلية بالتنسيق مع كلا من المستشار القانوني والضريبي للشركة والعرض على مجلس إدارة الشركة للموافقة على تسوية تلك الأرصدة نظراً لتقدمها وإقفالها كأرباح مرحلة.</p>	<p>- نحو ٥٧ ألف جنية قيمة كويونات الموردة من شركة مصر للمقاصة لتوزيع أرباح ترجع لعام ٢٠٠٥ تقدمت بمرور أكثر من خمس عشر عاما عليها ، والتي سبق إشاره الشركة بردها أنه جاري دراستها بالتنسيق مع شركة مصر للمقاصة و المستشار الضريبي للشركة .</p> <p>- نحو ١,٨ مليون جنية يخص رسم الدمغة النسبية لصالح المساهمين والمحصلة من وزارة المالية منذ عام ٢٠٠٢ والتي ترجع لعام ١٩٨٠ ، و أفادت الشركة أنه جاري بحث و دراسة تلك الأرصدة بالتنسيق مع المستشار الضريبي و القانوني للشركة .</p> <p>يتعين متابعة مآلت اليه دراسة تلك الارصدة و الإجراءات المتخذة في ضوء ذلك بما يعود بالنفع على الشركة.</p>
<p>- جرى المتابعة نحو إتخاذ الإجراءات الواجبة في ضوء ما يسفر عنه إنهاء سنوات الفحص حتى عام ٢٠١٧ عن طريق اللجان الداخلية مع مأمورية ضرائب دخل الأشخاص الاعتبارية وفي ضوء موقف الدعوى المرفوعة من الشركة بشأن القيمة المضافة حتى ٢٠١٧/٦ والمتضمنة أصول تطوير فندق النيل ريتكارلتون والمتوقع إحالتها لخبراء وزارة العدل.</p>	<p>- نحو ٤,٦٩٠ مليون جنية قيمة مضافة عن تطوير فندق النيل ريتز منذ ٢٠١٩/٦ .</p> <p>يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات الواجبة وفقا لأحكام مواد القوانين المنظمة لذلك بما يعود بالنفع على الشركة.</p>

الرد	الملاحظة
- الدعوي صدر بها حكم ابتدائي لصالح الشركة وتم إستئناف هذا الحكم من قبل شركة العروبة و الإستئناف متداول أمام المحكمة و محدد لنظرة جلسة ٢٠٢٢/٩/٥ للإطلاع علي تقرير الخبير.	- نحو ١٢٢ ألف جنية تمثل غرامات وتأمين ابتدائي شركة العروبة عن عملية عزل حمام السباحة لفندق النيل ريتز منذ ٢٠١٥ والمقام بشأنها دعاوي قضائية أخرها إستئناف الحكم الصادر لمصلحة الشركة في ٢٥/٦/٢٠١٩. يتعين متابعة تلك القضايا لما له من اثر علي الحسابات المالية للشركة و الافادة.
- تم الإنتهاء من تسوية المستخلص الختامي لشركة شندلر وإفقال كافة الحسابات المعقفة وجاري سداد مستحقات الشركة.	- نحو ٦٣٠ ألف جنية قيمة مستحقات شركة شندلر منذ ٢٠١٤ بعد ورود المستخلص الختامي في إبريل ٢٠٢٢ و الإنتهاء من البنود الخلافية من قيمة قطع غيار و إيجارات وكذا تحميلها بغرامات تأخير (كما جاء برد الشركة علي تقريرنا عن المركز المالي المنتهي في ٣١/٣/٢٠٢٢ ) وإجراء التسويات علي الحسابات بالارصدة المدينة . يتعين إجراء التسويات اللازمة علي الحسابات سابق الإشارة إليها في ضوء ما تم الإتفاق عليه بالمستخلص الختامي و الإفادة.
- سيتم التنسيق بين القطاعات المختصة لدراسة ما يلزم بشأن تلك الأرصدة.	- تضمن رصيد حساب أرصدة داننه أخري مبالغ غرامات تأخير علي بعض مفاولي مشروع تطوير فندق سفير ذهب بلغت نحو ٥٨٦ ألف جنية علي الرغم من إنتهاء الأعمال وصرف المستخلص الختامي لهم . يتعين بحث ودراسة تلك الأرصدة و إتخاذ ما يلزم بشأنها مع إجراء التسويات اللازمة حتي تظهر أرصدة الحسابات علي حقيقتها في تاريخ القوائم المالية.
- ما تقوم الشركة بالإتفاق عليه من إعلانات تخص الفنادق التابعة لها بغرض زيادة الترويج للأنشطة وزيادة المبيعات ومما يعود علي الشركة المالكة بالنتفع بذلك وخصوصاً أن شركة الإدارة لا تحصل علي أى عوائد من صافي الربح المحقق بعد خصم المصروفات نتيجة عدم تحقيق عائد الأولوية وأن ما تحصل عليه شركة الإدارة يتمثل في الأتعاب الأساسية فقط المحسوبة علي إجمالي الإيرادات.	- تضمنت المصروفات بقائمة الدخل في ٣٠/٦/٢٠٢٢ ما يلي:- - ح/ مصروفات (دعاية و إعلان ) مبلغ ١٩٦٨٠ جنيها قيمة إعلانات بكل من جريدة اليوم السابع وجريدة اليوم الإقتصادي تخص فندق النيل ريتز كارلتون و الواجبة التحميل علي الحساب الجاري للفندق إنفاذا لبنود التعاقد مع شركة الإدارة( البند رقم XII ) حيث تعتبر من المصاريف الإدارية الواجبة التحميل علي ح/ المشغل. يتعين إجراء التسويات اللازمة و تصحيح الوضع مع حصر كافة الحالات المماثلة و الإفادة.
- سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً عند إجراء الجرد السنوي.	- ح/ مصروفات عمومية مبلغ ٢٠٠٠ جنية قيمة الإيجار السنوي لخزينة في بنك مصر ولم يتم جردها في ٣٠/٦/٢٠٢٢. يتعين تشكيل لجنة لجرد الخزينة المشار إليها إعمالاً لتعليمات المنشور الدوري الصادر من إدارة مراقبه حسابات السياحة و الفنادق في هذا الشأن و الافاده.



الرد	الملاحظة
<p>- قامت الشركة برفع الدعاوى القضائية أمام المحاكم المختصة بالإسترداد وذلك طبقاً لما جاء بالفتاوى والقانون وجارى المتابعة مع القضاء .</p> <p>- بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ تقدم وكيل أحد أعضاء مجلس الادارة السابقين بالشركة والمستأنف بالإستئناف رقم (١٠٣٢) لسنة ٢٠٢٢ مدنى مستأنف الجيزة على الحكم الصادر ضده بالدعوى رقم (٨٥٠) لسنة ٢٠٢١ مدنى جزى العجوزة والمحدد لنظره جلسة ٢٠٢٢/٩/٢٠ بطلب يفيد رغبته فى تسوية مبلغ المكافأة محل الحكم المشار إليه بعاليه وبدأ على عدد عشرة أفساط ويستتبع ذلك عدم مباشرة الطعن بالإستئناف ودون إستكمال أية إجراءات قانونية أخرى .. وبتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٣ قام السيد الأستاذ/ العضو المنتدب التنفيذى للشركة بإعتماد رأى القطاع القانونى بالموافقة على التسوية والتقسيط.</p> <p>- أما بخصوص مكافأة تمثيل ممثلى الشركة لدى مجلس إدارة شركة أبو ظبى للإستثمارات السياحية والمنصرفه عن أرباح عامى ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ فإن الشركة تلتزم بتطبيق قرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ والمعدل بالقرار رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ بشأن ضوابط صرف مكافآت ممثلى شركات قطاع الأعمال العام فى عضوية مجلس إدارات الشركات المشتركة.</p> <p>- وقد قامت الشركة بالصرف بعد مراجعة تطبيق القواعد المنظمة مع الشركة القابضة لسياحة والفنادق والشركات الشقيقة ذات نفس المعاملة.</p>	<p>• ما زالت الشركة لم تقم بإسترداد ما تم صرفه خلال الفترة من ٢٠٠٩/٤/١ حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١ بدون وجه حق لرئيس مجلس الإدارة و الأعضاء المنتدبين لشركة مصر للفنادق إلترزاما لما جاء بفتوى مجلس الدولة (قسمى الفتوى التشريعية) الصادرة فى ٢٠١٩/٥/١٩ .</p> <p>فضلا عن عدم قيام الشركة بإسترداد مبلغ نحو ٣٥٩ ألف جنية قيمة مكافأة تمثيل عدد (٣) أعضاء لها بمجلس إدارة شركة أبو ظبى للإستثمارات السياحية عن توزيع الأرباح فى ٢٠١٨/١٢/٣١ والمنصرفه لهم بالمخالفة للقانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافأة ممثلى الحكومة والأشخاص الإعتبارية العامة و البنوك و شركات الإستثمار و غيرها من الشركات و الهيئات و قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨ المادة الثالثة وكذا فتوى مجلس الدولة (قسمى الفتوى و التشريعية) المشار إليها و التى أفادت " بعدم جواز صرف مكافأة ممثلى شركة مصر للفنادق بمجلس إدارة شركة أبو ظبى للإستثمارات السياحية فيما يجاوز مكافأة العضوية بدلات حضور الجلسات المقررة فى الشركات التى تباشر فيها مهمة التمثيل ، و قد إنتهت إلى وجوب إسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق لممثلى شركة مصر للفنادق فى شركة أبو ظبى للإستثمارات السياحية"، وكذا بالمخالفة للمادة رقم (٢٢) من قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ و التى أوضحت أن مكافأة العضوية لمجلس الإدارة هي مكافأة شهرية أما مكافأة توزيع الأرباح هي مكافأة سنوية، ولا يجوز إعتبار مكافأة العضوية هي نفسها مكافأة توزيع الأرباح السنوية، وما زالت شركة مصر للفنادق لم تسترد المكافأة المنصرفه بدون وجه حق سواء المنصرف فى ٢٠٢٠/١٢/٢١ وبالباغة نحو ٦٣ الف جنية لممثل الشركة عن توزيعات أرباح العام المالى المنتهى فى ٢٠١٩/١٢/٣١ وما سبق صرفه خلال الفترة من ٢٠٠٩/٤/١ حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١ .</p> <p>دأبت الشركة بالرد على تقاريرنا السابقة بأنه تم الصرف وفقا للمادة الثالثة من قرار وزير قطاع الأعمال رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٨ ووفقا للحدود المقررة بتلك المادة " ونود الإشارة الى أن هذا القرار رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٨ مخالفا لفتوى مجلس الدولة وقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ والمادة رقم ٢٢ من قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وقرار مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨ ."</p> <p>نكرر التوصية بالإلتزام بأحكام القوانين السابق الإشارة إليها وكذا فتوى مجلس الدولة فى هذا الشأن مع وجوب إسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق و موافقتنا بما انتهت إليه الاجراءات القانونية المتخذة من قبل الشركة بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٦ فى هذا الشأن وذلك طبقا لما جاء بريد الشركة على تقرير مراقب الحسابات على الفحص المحدود فى ٢٠٢١/١٢/٣١ .</p>



الرد	الملاحظة
<p>- سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً بالإيضاحات المتممة.</p>	<p>- عدم مراعاة الدقة عند إعداد بعض بيانات الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ (الإيضاح ٤٠) الموقف الضريبي للشركة و ذلك لما يلي:-</p> <p>- بالنسبة لضرائب الدخل خلال سنوات ٨٩/٨٨ حتى ٩٣/٩٢ تم الربط وفقاً لحكم الاستئناف الصادر لصالح الشركة و قامت وزارة المالية بالطعن عليه برقم (٤٣٤) لسنة ٧٤ ق بتاريخ ٢٠٠٤ و الذي تم الاشارة بالإيضاح إنه (لم يحدد له جلسة حتى تاريخه) علي حين تم نقض الحكم و أحيل لدائره تجارية جاري الاستعلام عنها (طبقاً لما أفاد به القطاع القانوني للشركة).</p> <p>- بالنسبة لضرائب الدخل للسنوات ٩٦/٩٥ - ٩٨/٩٧ صدر قرار لجنة الطعن في الطعن رقم (٥٤٧) لسنة ٢٠٠٩ و تم رفع دعوي قضائية أمام مجلس الدولة برقم (٨٠٦٤٥) لسنة ٦٤ ق والذي تم الإشاره بالإيضاح أن الجلسة مؤجلة إلي ٢٠٢١/٨/١٧ لتقديم المذكرة و المستندات وصحتها أنه تم التأجيل الي ٢٠٢٢/١٢/٤ كما جاء ببيان القضايا المقدم لنا من الشركة.</p> <p>يتعين مراعاة الدقة عند إعداد الإيضاحات المتممة للقوائم الماليه في تاريخ إعدادها.</p>
<p>- محكمة الإستئناف أول درجة قضت بأن القضية رفعت من غير ذي صفة لانها لم تطلع على السجل التجارى المرفق بالقضية والذي يخص الشركة المالكة للفندق - شركة مصر للفنادق وتم تقديم مستندات السجل مرة أخرى والدفع بما يفيد ملكية شركة مصر للفنادق للفندق وأنها بالفعل ذات صفة فى رفع الدعوى وتم عمل نقض للحكم الصادر من محكمة أول درجة وهى الان منظورة أمام النقض للبت النهائى فيها ويتــــم متابعة القضية حالياً طرف محامى الفندق مكتب المستشار سمير جاويد ، وقام الفندق بتكوين مخصص لمرتب المذكور شهريا ولحين بلوغه سن الستين وقد بلغت قيمة المخصص لهذه القضية فى ميزانية الفندق فى ٣١ ديسمبر لسنة ٢٠٢١ مبلغ وقدره نحو ٤٢٢ ألف جنيه.</p>	<p>- لم تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم الماليه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ للشركة الإفصاح عن ما جاء بتقرير مراقب الحسابات لفندق سفير دهب علي القوائم المالية في ٢٠٢١/١٢/٣١ بالإيضاح رقم (١٩) - الموقف القانوني عن وجود قضية مرفوعة من إدارة الفندق ضد طارق حسن محمد بخصوص فصله من العمل و ذلك للمخالفات التي ارتكبها أثناء عمله كمدير للفندق و القضية تداولت بالجلسات وقضى فيها بعدم قبول الدعوي لرفعها من غير ذي صفة و تم تأييد الحكم استئنافياً و تم عمل نقض ..</p> <p>يتعين الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن ما جاء بعالية مما قد يترتب عليه آثار ماليه نتيجة القضايا المتداولة ، و الإفاده بمستجدات القضايا المرفوعة و دراسته احتمالات خساره او الكسب وإتخاذ ما يلزم في ضوء ذلك .</p>



الرد	الملحوظة
<p>- سيتم إعادة تصور لمقترح حساب التوزيع في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والعرض على الجمعية العامة.</p>	<p>- تم تجنب كلا من حساب الإحتياطي القانوني والإحتياطي النظامي (بمقترح توزيع الأرباح) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالخطأ خصما من الأرباح القابلة للتوزيع بدلا من صافي الربح وذلك بالمخالفة للمواد ارقام (٣٢) من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، (٣٥ ، ٣٦) من لائحته التنفيذية والذين نصوا على تجنب الإحتياطيات من الأرباح الصافية ، الامر الذي يؤثر على سلامه حساب التوزيع المقترح في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .</p> <p>يتعين إعادة تصور حساب توزيع الارباح المقترح في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بما يتوافق مع أحكام القانون سالف الذكر و لائحته التنفيذية و تعديلاتهما.</p>

رئيس

القطاع المالي

(محاسب/ محمود محمد مصطفى)

